دور الجامعة العربية في الحفاظ على قضية اللاجئين الفلسطينيين

دراسة في وثائق الجامعة العربية (1948 – 1964)

بحث مقدم لمؤتمر "اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة"

جامعة القدس المفتوحة

2012/5/13

د. حسام حسين حنودة

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الأقصى

2012م

نشأت جامعة الدول العربية في خضم التحدي الصهيوني للعرب ، وما كادت تنشأ في عام 1945 إلا وصدر قرار التقسيم في تشرين ثاني/ نوفمبر 1947 ، ثم تم إعلان قيام ما سمّي بدولة إسرائيل في أيار/مايو 1948 ، وبين هذا وذاك نشأت قضية اللاجئين الفلسطينيين ، وبالتالي كان لزاماً على الجامعة العربية أن تتعامل مع العديد من الاعتداءات الإسرائيلية ومن بينها اللاجئين .

وسوف تتناول الدراسة أهم ما قامت به الجامعة العربية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين خلال الفترة الزمنية المحددة (1948 – 1964) على المستويين الإقليمي ، والدولي ، وذلك من خلال وثائق الجامعة العربية ، المتمثلة في مضابط جلسات مجلس الجامعة ، وتقارير الأمانة العامة للجامعة العربية خلال الفترات بين الدورات التي تشملها فترة الدراسة .

******

أولت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية اهتماماً كبيراً بمشكلة اللاجئين نظراً لخطورتها وكونها من القضايا التي تتطلب حلاً حاسماً وعاجلاً ، فلم تخل محاضر جلسات مجلس الجامعة واللجنة السياسية واللجان الفرعية التابعة للجامعة من دراسة لهذه المشكلة ، وقد اتخذت العديد من القرارات بشأنها منذ عام 1948 .

ففي اجتماع مجلس الجامعة في 22 شباط/فبراير 1948 (الدورة السابعة 17 تشرين أول /أكتوبر 1947 – 22 شباط/فبراير 1948) تمتّ الموافقة على اقتراح سوري بفرض ضريبة في كل دولة عربية من دول الجامعة باسم ضريبة فلسطين، تخصص مواردها لمعاونة من أصبحوا بلا عائل أو مأوى من عرب فلسطين ، على أن تكون هذه الضريبة بنسبة واحدة لكل دولة من دول الجامعة . وتحملت كل من مصر ، وسوريا ، والأردن ، ولبنان عبء اللاجئين ، وأرسلت السعودية مبالغ هامة لإعانتهم . [1]

ولكن هل اقتصر دور الجامعة العربية تجاه قضية اللاجئين داخل أروقة الجامعة فقط ، أم عملت على تدويل القضية ؟

الحقيقة أن الجامعة العربية عملت على جعل هذه القضية حيةً دائماً في أروقة الأمم المتحدة منذ أن بدأت ، فرأت الأمانة العامة أن العبء كبير على قدرات الدول العربية وحدها ، وأنه لابد من توسيع نطاق المساعي إلى الميدان الدولي ، فكان أول ما قامت به هو الاتصال بالوسيط الدولي " برنادوت " ، وبسكرتارية الأمم المتحدة فكتبت لهم في 5 ، 7 تموز/يوليو 1948 تخبرهم بحالة البؤس التي يعانيها اللاجئون ، ودعتها إلى مطالبة الهيئة الدولية التي تعنى بشئون اللاجئين لتقوم بواجبها نحوهم ، كما طالبت الأمانة العامة بإعادة اللاجئين إلى بلدانهم كتسوية طبيعية لهذه المشكلة . [2] وأجابت سكرتارية الأمم

المتحدة على الطلب العربي في 27 تموز/يوليو 1948 بأنها أخطرت السكرتير التنفيذي لمؤسسة اللاجئين الدولية بالأمر ، وأن الوسيط الدولي سيقوم أيضاً ببحث الموضوع مع الحكومات العربية . [3] وبالفعل فقد وضع الوسيط الدولي دراسة مبدئية سريعة وعقد اجتماعاً بالإسكندرية في 14 آب/أغسطس 1948 ، ضم رئيس الحكومة المصرية ، والأمين العام لجامعة الدول العربية والوسيط الدولي ، ورفائيل سلنتو (مدير إدارة الخدمات الاجتماعية بمنظمة الأمم المتحدة) ووضعت في هذا الاجتماع بعض الخطوط الرئيسية ، ووجه الوسيط الدولي نداءً إلى أربع وعشرين دولة من التي لها علاقة تجارية مع الشرق الأوسط للمساهمة في إنقاذ اللاجئين ، كما اتفقت الأمانة العامة معه على إيجاد إدارة تعمل للإغاثة وبالفعل فقد شكلت لجنة دولية في بيروت . [4]

وقد أصدر مجلس الأمن في جلسته رقم 343 (1948) قراراً يقضي بجمع المعلومات عن اللاجئين وإمداده بها ، فقامت الأمانة العامة في 25 آب/أغسطس 1948 بتبليغ سكرتارية الأمم المتحدة بالمعلومات كما قامت بإخطار الدول العربية بذلك وأرسلت بعض موظفيها يرافقهم آخرون إلى مختلف المناطق لدراسة حالة اللاجئين ، فعادوا بالمعلومات التي زوّدت بها الأمانة العامة كل الهيئات الدولية المختصة ، كهيئة الأمم المتحدة ، والمؤتمر البرلماني الدولي ، كما اتخذت منها مادة دعائية في الصحافة العربية والأجنبية ، واستخدمتها للدعاية في أوروبا بواسطة مكتب الجامعة في باريس . [5]

وبالتالي فإن الجامعة العربية بالإضافة إلى اهتمامها بالقضية عملت على تدويلها أيضاً بإدخالها إلى المنظمة الدولية لمشاركة الدول العربية في تحمل عبء تحمل هذه القضية .

وكما سبق الذكر فإن الجامعة فرضت ضريبة في الدول العربية لكي تخصص مواردها لمعاونة اللاجئين ، ولم تكن هذه الإعانات كافية بالرغم ممال بذلته تلك الدول ، فكان لابد من دراسة الأمر والبحث عن طرق ووسائل أخرى ، وعلى هذا وافقت اللجنة السياسية للجامعة العربية بالإسكندرية (8 أيلول/سبتمبر 1948) على تشكيل مجلس أعلى لإغاثة اللاجئين ومقره القاهرة ، على أن يؤلف من رئيس ومندوب عن كل دولة من دول الجامعة ، ومندوب عن الأمانة العامة ، ومندوب عن فلسطين . [6]

وحددت اختصاصات المجلس الأعلى للإغاثة بأن يتعاون مع الهيئات الدولية الأخرى التي تعمل على إغاثة اللاجئين الفلسطينيين ، وأن يشرف على شئون اللاجئين بجميع الوسائل ، داخل فلسطين وخارجها ، كما رأت اللجنة السياسية أن يتولى المجلس تنفيذ قراراتها المتعلقة بشئون اللاجئين ، وأن يقوم مجلس الإغاثة أيضاً بالاتصال بالحكومات العربية والأمانة العامة في سبيل تنفيذ مشاريعه ، وتحقيق الأغراض المطلوبة منه ، كما كان من أهم اختصاصاته جمع التبرعات من مال ومؤن لازمة للإغاثة من الأقطار

العربية ، وأن يتلقى الإعانات الأخرى مما تخصصه الجامعة العربية أو الحكومات العربية أو من أي جهات أخرى . [7]

وفي اجتماع اللجنة السياسية في 8 أيلول/سبتمبر 1948 قررت أخذ مبلغ مائة ألف جنيه من الأموال المخصصة لفلسطين لدى الأمانة العامة ، وإنفاقه على شئون الإغاثة السريعة للاجئين الفلسطينيين بالتعاون مع المجلس الأعلى للإغاثة . [8] كما أن من أهم قراراتها أيضاً أن تسهم الدول العربية التي لا يوجد بها لاجئين في نفقات الإغاثة ، وأن ترسل نصيبها النسبي للأمانة العامة من أجل دفعه إلى المجلس الأعلى للإغاثة . [9]

واستمرت الجامعة العربية في تكثيف جهودها في العمل على تدويل القضية وجعل المسئولية عنها في إطار دولي ، فعندما تشكلت لجنة التوفيق الدولية في 11 كانون أول/ديسمبر 1948 قامت بزيارة العواصم العربية لإجراء محادثات تمهيدية ، والإطلاع على مختلف وجهات النظر ، فاتصلت بها الأمانة العامة وشرحت لها وجهة النظر العربية في مشكلة فلسطين ، وركزت على وجوب عودة اللاجئين إلى ديارهم . (10)

وقد تمت مناقشة موضوع لجنة التوفيق بسماع آراء الدول العربية ، فتكونت هيئة من أغلب الدول العربية – لم يحضرها مندوب الأردن – وضع خطة مشتركة للسير على أساسها في المفاوضات أمام لجنة التوفيق . قررت أن تعمل الدول العربية متفقة باتجاه تقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم ، ورد أملاكهم ، وحق التعويض عن خسائرهم ، وأن يكون هذا أساس مطالب العرب في الأمم المتحدة . (12)

كما تم الاتفاق على أن تُعقد اللجنة السياسية في بيروت خلال فترة انعقاد لجنة التوفيق في 21 آذار/مارس 1949 . [13] وعليه فقد كان موقف الجامعة من قضية اللاجئين واضحاً، وهو عودتهم إلى مدنهم وقراهم ، وتعويض من لا يرغب في العودة لما أصابهم من خسائر . والحقيقة أن لجنة التوفيق فشلت في مهمتها فيما يتعلق باللاجئين ، وذلك بسبب الرفض الإسرائيلي لعودتهم واكتفائها بعودة أعداد محدودة ، كما أن الدول العربية على الجانب الآخر أصرّت على موقفها ، واستمر الموقف على ما هو عليه أيضاً في اجتماعات اللجنة في شهري أبريل وسبتمبر في لوزان ونيويورك من نفس العام . [14]

وعندما رأت لجنة التوفيق إصرار العرب واليهود على موقفهم من قضية اللاجئين رأت أن يتم دراسة قضية فلسطين على أساس اقتصادي ، فتشكلت بعثة من ممثلي أربع دول هي أمريكا ، و انجلترا ، وفرنسا ، وتركيا قدمت إلى لوزان في أيلول/سبتمبر 1949 واتصلت بالوفود العربية ووقفت على آرائها

ومطالبها ، ثم سافرت إلى بيروت حيث اتخذتها مقراً لعملها . [15] وفي 23 أيلول/سبتمبر 1949 وصلت البعثة إلى الإسكندرية ، واتصلت بالحكومة المصرية التي لم يختلف رأيها عن المطالب العربية ، ثم ذكرت البعثة أنها تريد تعاون الحكومة المصرية معها ، فقدمت هيئة المفاوضات المصرية اقتراحات من شأنها تخفيف حدة مشكلة اللاجئين في قطاع غزة . [16] وأصرّت هيئة المفاوضات المصرية على أن عبء القضية يجب أن يكون على المستوى الدولي ، وأن معالجتها يجب أن تكون كذلك ، وأصرت على أن أي عمل يتم لصالح اللاجئين ولا يستهدف عودتهم إلى أوطانهم أو إسكان الذين يفضلون عدم العودة إلى ديارهم ، لن يكون عملاً ناجحاً ، بل سيكون مجرد تسكين للقضية ، وكانت المقترحات المصرية تتلخص في : 1- السماح لسكان قطاع غزة الأصليين باجتياز خط الحدود حيث توجد أراضيهم ومزارعهم والعودة إلى زرعها واستغلالها ، فبدون ذلك يصبحون في أحضان البطالة ويحيلهم إلى فئة منكوبة ، 2- أن يمكّن سكان المنطقة الشمالية من إقليم غزة والتي تعتبر منطقة منزوعة السلاح طبقاً لاتفاق الهدنة من العودة إليها واستغلال مزارعهم وأراضيهم ، 3- إسكان اللاجئين الموجودين بغزة في بئر السبع مع إمدادهم بالعون الفني والمالي الدوليين ، ورأت هيئة المفاوضات المصرية أن تنفيذ هذه الإجراءات من الممكن أن يؤدي إلى تخفيف حدة المشكلة في قطاع غزة . [17]

كما قدمت وكالة إغاثة اللاجئين للأمم المتحدة في بيروت مشروعاً لتحسين معيشة اللاجئين ، فقامت اللجنة السياسية للجامعة العربية (3- 10 تشرين أول/أكتوبر 1951) بمناقشة المشروع ووضعت شروطاً لقبول المشروعات التي يتم تقديمها لتحسين أحوال اللاجئين ، فأكدت اللجنة على عدم مساس هذه المشروعات بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم ، أو التعويض لمن لا يريد العودة ، كما رأت اللجنة أن مسئولية الأمم المتحدة تظل قائمة ، وأن تظل وكالة الإغاثة مستمرة حتى تتم هذه المشروعات ويصبح اللاجئون قادرين على إعانة أنفسهم ، وأن ما تتقدم به الدول العربية من أراض أو خدمات لا ينقل المسئولية إليها ، مع عدم التزام الدول العربية بتمويل هذه المشروعات ، كما اشترطت أن تكون هذه المشروعات منتجة بنفسها وألا تكون عبئاً على الاقتصاد القومي ، كما رأت أيضاً أن يراعى تقدير نفقات المشروعات على أساس مستوى لائق . [18]

واستمرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في بذل جهودها لتخفيف ويلات اللاجئين ، ومعالجة مشاكلهم قدر الاستطاعة ، فقامت إدارة الشئون الاجتماعية بالجامعة بإتمام الاجراءات والتدابير الخاصة بترحيل اللاجئين ومساعدتهم في السفر إلى المناطق العربية في فلسطين للانضمام إلى أسرهم وذويهم ، فتم ترحيل جميع الذين تقدموا بطلبات إلى الأمانة العامة ، وبلغ عددهم 589 لاجئاً ، سافروا بالطريق

الجوي على نفقة الحكومة المصرية ، كما سافر على نفقة الأمانة العامة ثلاثة عشر شخصاً ، وقامت الأمانة العامة أيضاً بالتوسط لدى حكومات عربية لتسهيل سفر اللاجئين المقيمين في غزة إلى البلاد العربية للعمل بها ، وكذلك تسهيل عودتهم إلى غزة عقب انتهاء عقودهم هناك . [19]

كما واصل المجلس الأعلى لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين العناية باللاجئين بقدر استطاعته وما سمحت به موارده والعمل على إرسال الإسعافات والمؤن اللازمة في مختلف المناطق ، وكان أهم ما قام به مجلس الإغاثة هو الموافقة على عمل فيلم دعاية عن حالة اللاجئين لعرضه في البلاد الأجنبية بغية استمرار العطف عليهم وجمع التبرعات لهم . [20]

كما قررت اللجنة السياسية في اجتماعها بالإسكندرية في آب/أغسطس 1950 أن يخصص مجلس الإغاثة مبلغ خمسة عشر ألف جنيه مصري من ميزانيته لإنفاقها على الأسر الفلسطينية التي انقطعت مواردها بالاتفاق مع الأمين العام ، ولم يقتصر القرار على اللاجئين في المناطق الفلسطينية وإنما شمل الأسر الفلسطينية في الدول العربية . [21] وقد قام المجلس بناءً على هذا القرار بتوزيع المبلغ على عدد من اللاجئين في كل دولة عربية ، فكان نصيب الأردن (7200) جنيه، ومصر (4000) جنيه ، وسوريا (1500) جنيه ، والعراق (300) جنيه . [22]

والحقيقة فإنه بالرغم من الجهود التي بذلها المجلس الأعلى لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين إلا أن مسألة التمويل وقفت حاجزاً أمام إتمام مهمته كاملة ، فقد كان الدكتور سليمان عزمي مدير المجلس يشكو دائماً من أنه لم يجد العون الكافي من كثير من الحكومات العربية . [23] وعليه فقد تحركت الجامعة مرة أخرى لبحث مسألة تمويل المجلس الأعلى للإغاثة وإعادة تنظيمه ، فأصدرت اللجنة السياسية قراراً بذلك في اجتماعها بالإسكندرية (29 أيلول/سبتمبر – 3 تشرين أول/أكتوبر 1951) وأرسلت خطاباً إلى رئيس المجلس الأعلى للإغاثة تخبره فيه بقرار اللجنة فيما يخص مسألتي التنظيم والتمويل . [24]

وقدم رئيس المجلس الأعلى للإغاثة في رده على لجنة فلسطين الدائمة تقريراً مالياً منذ تكوين المجلس الأعلى للإغاثة ، ذكر فيه أن الأموال التي وصلت للمجلس من مختلف الجهات بلغت (323152) جنيهاً مصرياً . [25] وذكر رئيس المجلس أن الدول العربية لم تستجب للمساهمة في ميزانية المجلس مما جعله يصرف من ميزانية المجلس نفسها حتى كادت تنفذ ولم يتبق سوى مبلغ بسيط وصل إلى (40899)جنيهاً ، وذكر أن المجلس واجه أزمات مختلفة تتطلب الإنقاذ السريع ، وعليه فقد طلب من لجنة فلسطين الدائمة الاتصال بالدول الأعضاء لتوفير الميزانية المقترحة ، وقدرها مليون جنيه سنوياً حتى يتمكن المجلس من القيام بأداء واجبه . [26]

وحول مسألة التمويل رأت اللجنة الفرعية التي شكلتها لجنة فلسطين الدائمة أن التبرعات التي تمـــول مجلس الإغاثة ليست إلا مساعدات غير منتظمة ، لذلك فقد بحثت هذه المسألة ، ورأت أن يشترط لعضوية المجلس أن يساهم العضو في تمويله . [27] كما رأت اللجنة الفرعية أن يظل الباب مفتوحاً أمام ضـــم أي جمعية خيرية رغبة في إفساح المجال لمساعدة اللاجئين ، سواء بالمال أو في صورة عينيـــة بشـــرط أن يتناسب مع نصيب كل هيئة من هذه الهيئات مع أقل نصيب من أنصبة دول الجامعة . [28]

ورغبة في ضمان سير المجلس في الاتجاه الذي تسير فيه السياسة العامة للدول العربية، رأت اللجنة الفرعية أنه من الضروري توفير أغلبية من دول الجامعة داخل مجلس الإغاثة حتى يكون انعقاده صحيحاً، كما رأت أنه لا يمكن للمجلس أن يصدر قراراً إلا إذا اشتركت في إصداره أغلبية دول الجامعة ، على أن تموّل دول الجامعة مجلس الإغاثة بنسبة أنصبتها في ميزانية الجامعة . [29]

وفي 4 آذار/مارس 1952 انتهت اللجنة المتفرعة عن لجنة فلسطين الدائمة إلى وضع نظـــام جديـــد للمجلس الأعلى للإغاثة يشمل شروط العضوية ، وشروط التصويت ، وقد جـــاء النظـــام كالتـــالي : إن أعضاء المجلس هم دول الجامعة العربية ، والأمانة العامة ، والجمعيات الخيرية بشرط أن تســـاهم فـــي تمويله . [30]

ولكن هل استمر المجلس الأعلى للإغاثة في نشاطه بشأن اللاجئين أم توقف ؟

في الحقيقة أنه في 27 كانون ثاني/يناير 1954 قرر مجلس الجامعة العربية تشكيل إدارة فلسطين من شعبتين أحدهما خاصة باللاجئين ، والأخرى خاصة بالشئون السياسية ، وفي نفس الوقت صـــدر قـــرار مجلس الجامعة رقم (721) في الدورة العشرين (23 تشرين أول/أكتوبر 1953– 30 آذار/مارس 1954) بتشكيل لجنة من الخبراء الماليين لتصفية أموال وحسابات المجلس الأعلى للإغاثة ، وعليه فقد تولت شعبة اللاجئين بإدارة فلسطين مسئولية اللاجئين من جميع نواحيها ، سواء من مساعدات أو الاهتمـــام بقضـــايا أموالـــــــــــــــهم المسلوبة أو مسائل التعليم . [31]

وعلى الجانب الآخر في أروقة الأمم المتحدة وفي نفس العام الذي تقرر فيه تصفية المجلس الأعلـــى للإغاثة جرت محاولة لنقل مسئولية اللاجئين من وكالة الإغاثة الدولية إلى الدول العربيـــة ، وهـــو مـــا رفضته الدول العربية وأصرّت على ضرورة مواصلة الوكالة الدولية أعمالها ، وأن الدول العربيـــة لـــن تقبل إنهاء عمل الوكالة الدولية إلا بعد تسوية القضية بصورة نهائية ، وبالفعل فقد استمرت الوكالة الدولية في عملها ونجحت الدول العربية في جعل هذه القضية في إطارها الدولي . [32] وفيما يبدو أن الجامعـــة العربية قد أحست بما يخطط له، فقامت بتصفية المجلس الأعلى للإغاثة كهيئة تابعة للجامعة العربية تتولى

شئون اللاجئين وضمتها إلى إدارة جديدة، وذلك للعمل على إحباط المحاولات الدولية لإنهاء أعمال وكالة الإغاثة الدولية لصالح الفلسطينيين .

كما أنه عند مناقشة تقرير مدير وكالة الإغاثة خلال الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة والذي جاء فيه أن أجل وكالة الإغاثة ينتهي في 30 حزيران/يونيو 1960 وأنه يجب اتخاذ ما يلزم لمعالجة الموقف، اقترح وفد الولايات المتحدة إيفاد لجنة لدراسة مشكلة اللاجئين في الشرق الأوسط ورفع توصياتها بشأن مصير وكالة الإغاثة ، اجمعت الوفود العربية على معارضة هذا الاقتراح استناداً إلى أن مشكلة اللاجئين مدروسة درساً وافياً من قبل الأمم المتحدة ولم تعد في حاجة إلى المزيد من الدرس ، وأن المشكلة لا تتطلب إلا تنفيذ الحل الذي وضعته الأمم المتحدة من خلال قراراتها وهو عودتهم . [33] وبالتالي كان هناك إصرار من جانب الجامعة العربية على تدويل القضية .

ولم يقتصر اهتمام جامعة الدول العربية بمسألة إعانة اللاجئين من ناحية المأوى ، أو تجميع شتات الأسر المتفرقة ، أو السفر للعمل في الدول العربية ، وإنما امتد دورها إلى مسألة هامة وهي مسألة التعليم، فأولت اهتمامها بتعليم أبناء اللاجئين . حيث عنيت الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية بالموضوع ، فلبت دعوة منظمة اليونسكو لحضور اجتماعها في باريس (أيلول/سبتمبر 1949) فبعثت مندوباً عنها ، وقدمت لهيئة اليونسكو تقريراً عن تعليم اللاجئين في البلاد العربية يتضمن إحصاءات وافية عمن في سن التعليم من الفلسطينيين في كل دولة عربية ، وطالبت الأمانة العامة أن تخصص اليونسكو مبلغاً كبيراً من المال حتى يتسنى تعليم أبناء اللاجئين، وقامت الأمانة العامة بدفع مبلغ قدره ألف جنيه إعانة لليونسكو في هذا السبيل . [34]

كذلك كان من أهم قرارات اللجنة السياسية بالإسكندرية (أيلول/سبتمبر 1948) العمل على إعانة الطلبة الفلسطينيين وتيسير سبل متابعة دراستهم . [35] واستعرضت اللجنة السياسية في اجتماعها بالإسكندرية (15– 20 آب / أغسطس 1950) ما يعانيه الطلبة الفلسطينيون في الدول العربية وخارجها من ضيق مالي بسبب انقطاع مواردهم ، فقررت الإذن للأمين العام أن يصرف من الأموال المخصصة لفلسطين والموضوعة تحت رقابة لجنة الخبراء الماليين لإسعاف الطلبة الفلسطينيين أينما كانوا ، على أن يقدم الأمين العام للجنة السياسية في كل دور من أدوار اجتماعها حساباً ختامياً بما صرفه . كما قررت أيضاً تكليف الأمانة العامة بإعداد إحصاء للطلبة الفلسطينيين ومجال دراستهم والجهات التي يدرسون فيها، ونوع المساعدات التي يحتاجون إليها . [36] وبالفعل ففي 8 تشرين أول/أكتوبر 1950 أصدر المجلس الأعلى للإغاثة قراراً بمساعدة الطلبة الفلسطينيين في المعاهد والكليات المصرية ، وخصص

لـــــــــــــهم مبلغ عشرة آلاف جنيه . [37] كمـــا أصـــدرت اللجنـــة السياســـية فـــي اجتماعهـــا فـــي 3شباط/فبراير 1951 قراراً يؤكد قرارها في آب/أغسطس 1950 بتكليف الأمانة العامة مـــنح الإعانـــات الدراسية للطلبة الفلسطينيين الذين تقضي الحاجة بضرورة إعانتهم ، وذلك بعد وضع الأسس اللازمة لهذه الإعانات ، وقررت كذلك تكليف الأمانة العامة بإعداد بحث شامل عن حالة اللاجئـــين المحـــرومين مـــن التعليم الابتدائي أو الثانوي . [38]

وبناءً على هذه القرارات شكلت لجنة سُميت لجنة إعانة الطلبة الفلسطينيين تحت رئاسة محمد نمازي (رئيس لجنة الخبراء الماليين) ، وبعد القيام بدراسة حالة الطلبة من واقع البحـــوث الاجتماعيـــة التـــي أجريت بلغ عدد الطلبة المعانين 165 طالباً جامعياً خلال عام 1951 صرف لهم 594 جنيهاً شهرياً . [39] كما قدمت لجنة إعانة الطلبة الفلسطينيين إعانات مالية للطلبة الفلسطينيين بالجامعات الأوروبية والأمريكية بعد بحث حالتهم والتأكد من استحقاقهم ، وأنهم لا يستطيعون مواصلة دراستهم ، كما قامت إدارة الشئون الاجتماعية بالجامعة العربية بالاتصال بوزارات المعارف في الدول العربية راجيـــة أن تيّســـر للطلبـــة الفلسطينيين سبل التعليم . [40] وقد بلغت ميزانية لجنة إعانة الطلبة الفلسطينيين 11300 جنيـــه مصـــري خلال عام 1951 . [41]

يضاف إلى ذلك أن مجلس الجامعة في دورته الرابعة عشر (29 آذار/مارس – 23 أيلول/ســـبتمبر 1951) شكّل لجنة لدراسة شئون تعليم أبناء اللاجئين من ممثلي الدول الأعضاء ترفـــع تقريرهـــا إلـــى الأمانة العامة . [42] وعقدت أول اجتماعاتها في 31 تشرين أول/أكتوبر 1951 برئاســـة محمـــد حســـني عشماوي وبحضور مندوبي الدول الأعضاء ، ومندوب الأمانة العامة ، واستعرضت الفكرة العامة عـــن مهمتها ، وما تتطلبه من بيانات وإيضاحات لرسم خطة العمل ، ورأت أن مهمتها لا تقـــف عنـــد مجـــرد البحث في شئون تعليم أبناء اللاجئين ، بل يجب أن تراعي ظروف حياتهم الخاصة والمدرسية أيضاً ، وما يجب أن يتوفر لديهم من وسائل التربية الصحيحة، الفنية منها أو القومية أو الاجتماعيـــة . [43] وعهـــدت اللجنة إلى لجنة فرعية لتضع أسئلة توجه للدول العربية الأعضاء يكون في الاجابة عنها معرفـــة حقيقـــة الوضع وأوجه النقص التي تلاقيها ، وتساعد على وضع خطة للمستقبل تنفذها الدول العربيـــة والأمانـــة العامة ، كما قررت اللجنة أيضاً أن تسافر بعثة برئاسة رئيس اللجنة وعضوية مندوبي الـــدول العربيـــة ومندوب عن الأمانة العامة في 6 آذار/مارس 1952 لدراسة أحوال الطلبة اللاجئين . [44]

كما أن اللجنة الثقافية بجامعة الدول العربية أصدرت في اجتماع دورتها السادسة بالإسكندرية (آب / أغسطس 1951) العديد من القرارات المتعلقة بتعليم الطلبة الفلسطينيين ، فأوصت أن يكون هدف البلاد

العربية ألا تقل في كل منها نسبة الذين يتعلمون من أبناء اللاجئين الفلسطينيين عن نسبة البلد الأصـــلي ، كما طالبت بالاتصال باليونسكو لزيادة العناية بمشكلة أبناء اللاجئين ، كما أوصت اللجنة لجنة تعليم أبناء اللاجئين التي شكلت في الدورة الرابعة عشرة، بأن تدرس موضوع توفير الميزانية الكافية لتعميم التعلـــيم بين أبناء اللاجئين ، وأن تستعين بما يقدمه إليها الفنيون في مختلف الأقطار العربيـــة مـــن إحصـــاءات وبيانات ، وطالبت اللجنة الثقافية أيضاً بالعناية بموضوع تغذية التلاميذ إلى جانب تعليمهم ، كما طالبت أن تهيئ الأمانة العامة أسباب التعاون وتنسيق الجهود بين مختلف اللجان والإدارات التي تشتغل بشئون تعليم أبناء اللاجئين ، ومنها الإدارة الثقافية ، والإدارة الاجتماعية ، ولجنة تعليم أبناء اللاجئين . ويستهدف هذا المشروع أيضاً تحسين حالة الطلاب الغذائية والاهتمام بشئونهم الصحية ، وتأمين الكساء اللازم واللائـــق للطلاب ، وإنشاء بعض الورش التعليمية المهنية . [45]

والحقيقة أن دراسة أحوال الطلبة الفلسطينيين في مجلس الجامعة كانت تسير ببطء ، فقد تقدمت الأمانة العامة في عام 1953 بمشروع لتعليم أبناء اللاجئين ، وقدرت تكلفة المشروع ب 3.5 مليون جنيه ، ولكن لم يبت مجلس الجامعة في الأمر مما جعل الأمانة العامة تقدم إلى المجلس في دورته الثانيـــة والعشـــرين (30 تشرين أول/أكتوبر – 11 كانون أول/ديسمبر 1954) مشروعاً آخر يتكلف نصف مليون جنيـــه ، فوافقت لجنة الشئون الاجتماعية والثقافية المتفرعة عن مجلس الجامعة في دورته الثانية والعشرين علـــى تقرير مبلغ نصف مليون جنيه ليكون نواة لقيام هذا المشروع ، على أن يتم الصرف تحت إشراف لجنـــة من الخبراء والفنيين يتم انتدابهم من جانب الدول الأعضاء . [45]

وقد استمرت الجامعة في تقديم الدعم المالي للطلبة الفلسطينيين الملحقين بثلاث جامعات مصرية خلال عام 1954 – 1955 وقد كان بيان الدفع كالتالي : [46]

الرسوم المدفوعة	عدد الطلاب	الجامعة
1601	470	القاهرة
1087	265	عين شمس
54	13	الإسكندرية
300		مساعدة إضافية

*****

وبالإضافة إلى اهتمام الجامعة العربية بشئون تعليم أبناء اللاجئين فقد اهتمت بمسألة الهوية ، فنراها تعمل على إصدار وثائق سفر موحدة من قبل الدول العربية ، فقد قدمت وزارة خارجية مصر مذكرة إلى الأمانة العامة بتاريخ 24 تشرين أول/أكتوبر 1950 بشأن منح اللاجئين الفلسطينيين وثائق سفر لتسهيل سفرهم وعودتهم ، تصدرها لمن هم في رعايتها من اللاجئين ، وقد بررت الخارجية المصرية هذا الإجراء ، بأنه جرى العمل على اعتماد الجوازات التي كانت تصدرها حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين ، والجوازات التي تصدرها حكومة عموم فلسطين ، وأنه حدث أن البعض كان يحمل بالإضافة إلى هذين النوعين الوثائق التي أصدرتها الحكومة المصرية ، وعليه فقد رأت الداخلية المصرية توحيد نظام وثائق السفر بالنسبة للاجئين الفلسطينيين . [47]

ناقشت لجنة فلسطين الدائمة الاقتراح المصري ، ولأنها لم تتوصل إلى قرار في جلستيها المنعقدتين في 8 نيسان/إبريل و 27 أيار/مايو 1952 رأت إحالة الأمر إلى اللجنة السياسية للقيام بدراسة الموضوع والفصل فيه . [48] وعرض الأمر على اللجنة السياسية في اجتماعها في 13 أيلول/سبتمبر 1952 ورأت أن منح هذه الوثائق يعد حقاً للاجئين وأنه إجراء يسهل تنقلاتهم ، ولذلك رأت تكليف لجنة فلسطين الدائمة باستكمال بحثها في الأمر . [49] وقدمت اللجنة نموذجاً للوثيقة المقترحة اطلعت عليه اللجنة السياسية وأقرته من حيث المبدأ ، وأوصت بوضع النموذج المقترح أمام الدول العربية ، وقد وافقت الخارجية المصرية على النموذج في 18 كانون ثاني/يناير 1953 ، والسفارة الأردنية في القاهرة في 14 أيلول/سبتمبر 1953 ، والسفارة اللبنانية في القاهرة في 3 أيار/مايو 1935 ، وكذلك السفارة العراقية بالقاهرة في 14 أيلول/سبتمبر 1953 . [50]

وفي 22 ديسمبر 1953 قامت لجنة فلسطين الدائمة ببحث الموضوع مرة أخرى ، واستقر رأيها على نموذج الوثيقة الجديدة ، كما اتفقت الدول العربية على أن تمنح كل حكومة اللاجئين الفلسطينيين الذين يقيمون في أراضيها والمشمولين برعايتها وثائق سفر مؤقتة بناءً على طلبهم ، وذلك ما لم يكونوا قد اكتسبوا جنسية أخرى ، وقد وضعت لجنة فلسطين شروطاً أخرى فقررت أن هذه الوثيقة تلغي ما قد يكون مع اللاجئ من وثائق أخرى ، وأنها لا تلزم الدول التي يسافر إليها اللاجئ بإقامته في أراضيها ، كما لا تسلبه حق العودة إلى الدولة التي منحته إياها ، وأن يخضع حاملها لأحكام قانون الإقامة في البلد التي يقيم فيه ، كذلك فإن صلاحية الوثيقة لا تقل عن خمس سنوات ، ويتم تجديدها كل سنة ، كما يعامل حاملو الوثيقة في أراضي دول الجامعة العربية معاملة رعاياها بشأن التأشيرات والإقامة ، وعند انتهاء العمل بهذه الوثيقة في خارج البلد الذي صدرت منه تجدد من قبل السلطات المختصة للدولة التي أصدرتها . [51]

وبالفعل فقد قرر مجلس الجامعة في دورته العشرين بتاريخ 27 كانون ثاني/يناير 1954 الموافقة على تقرير لجنة فلسطين الدائمة ، وقامت شعبة اللاجئين بإدارة فلسطين بالإشراف على طبع وثائق سفر موحدة لثلاث دول هي الأردن فطبعت 5000 وثيقة ، و200 للبنان ، و5000 للسعودية . الغريب في الأمر أن الفلسطينيين المقيمين بالسعودية استمروا في استخدام الجوازات التي تصدرها حكومة عموم فلسطين حتى نهاية عام 1957 ، ففي 5 كانون أول / ديسمبر 1957 رأت وزارة الداخلية السعودية تخيير الفلسطينيين بين أن يمنحوا الجنسية السعودية أو مغادرة البلاد ، ولكن مجلس الشورى السعودي رفض ذلك ، ورأى منح اللاجئين الفلسطينيين وثائق مثل التي يحصل عليها اللاجئون في مصر . [52] وبالتالي فقد سهّل هذا الإجراء على الفلسطينيين سبل التنقل بين دول العالم المختلفة ، وما زالت هذه الوثائق معمولاً بها في بعض الدول العربية حتى وقتنا هذا .

والحقيقة أن الجامعة توجت أعمالها الخاصة بإعانة اللاجئين سواء من ناحية الإغاثة أو التعليم ، أو الهوية ، بإصدار مجلس الجامعة قراره رقم (1550) في دورته الحادية والثلاثين (آذار/مارس 1959) بأن تقوم الحكومات العربية بتهيئة فرص العمل للاجئين الفلسطينيين المقيمين فيها ، كما قام في دورته الخامسة والثلاثين (21 آذار/مارس – أول نيسان/إبريل 1961) بتأكيد هذا القرار ،وطالبت الحكومات العربية ببذل المساعي لتوفير فرص العمل للاجئين الفلسطينيين .[53]

واستمرت الجامعة العربية في محاولاتها لإعانة اللاجئين في البلاد العربية ، فأصدر وزراء الخارجية العرب في 10 أيلول/سبتمبر 1965 قراراً بالموافقة على بروتوكول معاملة اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية ، وهو ما يعد مرحلة جديدة من مراحل اهتمام الجامعة بقضية اللاجئين .

وفي النهاية لابد من التأكيد على أن جامعة الدول العربية ما هي إلا إطار قانوني يجمع الدول العربية الأعضاء فيها ، وأن مهمتها هي إصدار القرارات ، فالجامعة لم تمنح آليات تنفيذ قراراتها ، وبالتالي فإن تنفيذ هذه القرارات تصبح مسئولية الدول التي وافقت عليها ، وبالتالي فإن الجامعة غير مسئولة أمام الجماهير العربية عن أي قصور في تنفيذ قراراتها ، وإنما المسئولية تقع على الدول الأعضاء ، وعليه فإنه سيكون هناك تفاوت في تفعيل هذه القرارات ، وكان هذا واضحاً في تقصير العديد من الدول في آداء ما عليها من التزامات في طيات هذه الدراسة ، ومن ثم يجب النظر إلى القرارات التي أصدرتها الجامعة بأجهزتها المختلفة تجاه قضية اللاجئين والقضايا الأخرى المتعلقة بالقضية الفلسطينية على هذا الأساس ، وعدم إرجاع تنفيذ هذه القرارات إلى قصور في جهاز الجامعة العربية .

[1] تقرير عن أعمال الأمانة العامة في المدة بين الدورتين العاديتين الثامنة والتاسعة ، مضابط جلسات الدورتين الثامنة والتاسعة ، (5 – 15 تشرين ثاني / نوفمبر 1948)،ص 93 .

[2] نفسه ، ص 107 .

[3] نفسه ، ص 107 .

[4] نفسه ، ص. ص 107 – 108 . وقد تشكلت هذه الإدارة رسمياً في أيار / مايو 1950 وسميت بوكالة الإغاثة ، وباشرت أعمالها في بيروت كمركز رئيسي . أنظر : إيمان محمد عبد المنعم عامر ، الجامعة العربية ومشكلة اللاجئين والحفاظ على الهوية الفلسطينية (1967 – 1980)، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة ، مج 60 ، عدد 4 ، ص. 268 .

[5] تقرير عن أعمال الأمانة العامة في المدة بين الدورتين العاديتين الثامنة والتاسعة ، مضابط جلسات الدورتين الثامنة والتاسعة ، ص. 109 .

[6] رئاسة مجلس الوزراء ، رقم الدوسية (64-16/8) خاص ، الإسكندرية ، اللجنة السياسية من 6-12 أيلول / سبتمبر 1948 ، القرارات التي وافقت عليها اللجنة . وأنظر : تقرير عن أعمال الأمانة العامة في المدة بين الدورتين العاديتين الثامنة والتاسعة ، مضابط جلسات الدورتين الثامنة والتاسعة ، ص. 108 .

[7] رئاسة مجلس الوزراء ، رقم الدوسية (64-16/8) خاص ، الإسكندرية ، اللجنة السياسية من 6-12 أيلول / سبتمبر 1948 ، القرارات التي وافقت عليها اللجنة .

[8] نفسه .

[9] نفسه .

[10] Leila Kadi, The Arab – Israeli Conflict, The Peaceful Proposals (1948 – 1972), Palestine Research Center , Beirut, N.D.,P. 20 .

[12] مضابط جلسات الدورة العاشرة ، ج1 – 17 آذار / مارس 1949 ، ص. 7 . وقد كانت هذه المناقشات على أساس اجتماع لجنة التوفيق في بيروت في 21 آذار مارس 1949 .

[13] تقرير عن أعمال الأمانة العامة في المدة بين الدورتين العاديتين العاشرة والحادية عشر ، ص. 77 .

[14] نفسه ، ص. 78 .

[15] نفسه ، ص. 78 .

[16] نفسه ، ص. 78 .

[17] نفسه ، ص. 78 .

[18] القرارات التي اتخذتها اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في اجتماعها بالقاهرة (2- 10 تشرين أول / أكتوبر 1951) ، مضابط جلسات الدورة الخامسة عشر ، ص. ص 219-220 .

[19] تقرير عن أعمال الأمانة العامة في المدة بين الدورتين العاديتين الرابعة عشر والخامسة عشر ، مضابط جلسات الدورة الخامسة عشر ، 1951 ، ص. ص. 98- 99 .

[20] نفسه ، ص. 99 . وكان من نتيجة عرض هذا الفيلم في أمريكا أن أخذت التبرعات ترد إلى مجلس الإغاثة من الهيئات الخيرية . أنظر : نفسه ، ص. 99 .

[21] الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية ، المحفظة (18)، ملف (1/139/40-ج2)، اللجنة السياسية ، دور اجتماعها بالإسكندرية من 15- 20 آب /أغسطس 1950 .

[22] تقرير عن أعمال الأمانة العامة في المدة بين الدورتين العاديتين الرابعة عشر والخامسة عشر ، مضابط جلسات الدورة الخامسة عشر ، ص. 99 .

[23]تقرير عن أعمال الأمانة العامة في المدة بين الدورتين العاديتين العاشرة والحادية عشر ، مضابط جلسات الدورة الحادية عشر ، ص. 86 .

[24] الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية ، المحفظة (1517) ، ملف(1/40/37-ج2) ،خطاب من رئيس لجنة فلسطين الدائمة (سامي خوري) إلى رئيس المجلس الأعلى للإغاثة . رأت لجنة فلسطين الدائمة تشكيل لجنة فرعية مؤلفة من مندوب سوريا نسيب شهاب ، ومندوب مصر إبراهيم حسن ، ومندوب اليمن عبد الرحمن البيضاني ، وذلك لوضع نظام للمجلس الأعلى للإغاثة تتولى لجنة فلسطين الدائمة دراسته . انظر : الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية ، المحفظة (1517) ، ملف (11/40/37ج-2)، محضر الجلسة التاسعة والخمسين للجنة فلسطين الدائمة بتاريخ 12 كانون أول / ديسمبر 1952 .

[25] الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية ،المحفظة (1517) ، ملف (11/40/37ج-2) ، مذكرة من المجلس الأعلى لإغاثة اللاجئين العرب الفلسطينيين إلى لجنة فلسطين الدائمة ، بتاريخ 17 شباط /فبراير 1952 . وقد حدد رئيس مجلس الإغاثة حصة كل جانب ، فالأمانة العامة قدمت عن طريق هيئة وادي النيل في أيلول/ سبتمبر 1948 (51800) جنيهاً مصرياً ، كما قدمت أيضاً (28200) جنيهاً ، وهناك مصادر أخرى كتبرع الخارجية المصرية بمبلغ (30000)جنيه ، ومن عبد العزيز آل سعود (5000) جنيه . أنظر : نفسه .

[26] نفسه .

[27] تقرير اللجنة المتفرعة عن لجنة فلسطين الدائمة بشأن وضع نظام للمجلس الأعلى لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين ، مضابط جلسات الدورة السادسة عشر ، ص. 97 .

[28] نفسه ، ص. ص. 96 – 97 .

[29] نفسه ، ص. 99 .

[30] نفسه ، ص. 99 .

[31] مذكرة مقدمة إلى مجلس الجامعة في دورته الحادية والأربعين عن أموال فلسطين ، مضابط جلسات الدورة الحادية والأربعين ، ص. 333 . وقد كان رصيد المجلس الأعلى للإغاثة عند تصفية أمواله في 31 أيار / مايو 1954 (12278) جنيه لدى البنوك في داخل مصر . أنظر : مذكرة مرفوعة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة بشأن تصفية أموال المجلس الأعلى للإغاثة ولجنة الخبراء الماليين ، مضابط جلسات الدورة الثانية والعشرين ، ص. 489 .

[32] قرارات اللجنة السياسية في اجتماعها بالقاهرة (7-10 أيلول / سبتمبر 1954) ، مضابط جلسات الدورة الثانية والعشرين ، ص. 78 .

[33] مؤتمر الخبراء العرب لبحث تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن مستقبل اللاجئين الفلسطينيين ، التقرير الذي وافق عليه المؤتمر في جلسته المنعقدة في بيروت في 18 آب / أغسطس 1959 وأقرها مجلس جامعة الدول العربية ، بجلسته المنعقدة يوم 5 أيلول / سبتمبر 1959 ، مضابط جلسات الدورة الثانية والثلاثين بالدار البيضاء ، ص. 92 .

[34] تقرير الأمانة العامة عن أعمالها في الفترة بين الدورتين العشرة والحادية عشر ، ص 83 .

[35] رئاسة مجلس الوزراء ، رقم الدوسية (64 – 8 / 16) خاص ، اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في دور اجتماعها المنعقد برمل الإسكندرية (6 – 12 أيلول / سبتمبر 1948) ، القرارات التي وافقت عليها اللجنة .

[36] الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية ، المحفظة (518)، ملف (140 / 139 / 1 ج 2) ، اللجنة السياسية ، دور اجتماع الإسكندرية ، (15 – 20 آب أغسطس 1950)

[37] تقرير عن أعمال الأمانة العامة في المدة بين الدورتين العاديتين الرابعة عشر والخامسة عشر ، مضابط جلسات الدورة الخامسة عشر ، ص. 100 .

[38] مضابط جلسات الدورة الرابعة عشر ، ج 2 ، 14 أيار / مايو 1951 ، ص. 70 .

[39] تقرير عن أعمال الأمانة العامة في المدة بين الدورتين الخامسة عشر والسادسة عشر ، ص. 289 .

[40] نفسه ، ص. ص. 289 – 290 .

[41] نفسه ، ص. 290 .

[42] مذكرة مرفوعة من إدارة الشئون الاجتماعية بالجامعة إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده السادس عشر بشأن تعليم أبناء اللجئين بتاريخ 19 شباط / فبراير 1952 ، مضابط جلسات الدورة السادسة عشر ، ص. 29 .

[43] مذكرة مرفوعة من إدارة الشئون الاجتماعية إلى مجلس جامعة الدول العربية بشأن تعليم أبناء اللاجئين الفلسطينيين ، بتاريخ 29 شباط / فبراير 1952 ، مضابط جلسات الدورة السادسة عشر ، ص. 30 .

[44] نفسه ، ص. 30 .

[45] قرارات اللجنة الثقافية بجامعة الدول العربية في دورتها السادسة بالإسكندرية (آب / أغسطس 1951) ، مضابط جلسات الدورة السادسة عشر ، ص. ص. 254 – 255 .

[45] تقرير لجنة الشئون الاجتماعية والثقافية المتفرعة عن مجلس جامعة الدول العربية في دورته الثانية والعشرين ، مضابط جلسات الدورة الثانية والعشرين ، ص. 470 .

[46] تقرير عن أعمال الأمانة العامة في المدة بين الدورتين العاديتين الثانية والعشرين والثالثة والعشرين وعن الإجراءات التي اتخذت لتنفيذ قرارات المجلس ، آذار / مارس 1955 ، ص. 95 .

[47] مذكرة من الإدارة السياسية لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة ، بشأن منح اللاجئين الفلسطينيين وثائق سفر موحدة ، بتاريخ 1 حزيران / يونيو 1952 ، مضابط جلسات الدورة السادسة عشر ، ص. 72 .

[48] نفسه ، ص. 73 .

[49] قرارات اللجنة السياسية بالقاهرة ، أيلول سبتمبر 1952 ، الجلسة الثالثة 13 أيلول / سبتمبر 1952 ، مضابط جلسات الدورة السادسة عشر ، ص. ص. 337 – 338 .

[50] مذكرة من الأمانة العامة إلى مجلس جامعة الدول العربية بشأن منح وثائق سفر موحدة للاجئين الفلسطينيين بتاريخ 24 أيلول / سبتمبر 1952 ، مضابط جلسات الدورة التاسعة عشر والعشرين ، ص. ص. 245 – 246 .

[51] الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية ، المحفظة (1516) ملف (37 / 40 /11 – ج3) ، لجنة فلسطين الدائمة ، مشروع وثائق السفر كما أعدته لجنة فلسطين الدائمة في جلستها المنعقدة في 22 كانون أول / ديسمبر 1953 .

[52] تقرير عن أعمال الأمانة العامة في المدة بين الدورتين العاديتين الثانية والعشرين والثالثة والعشرين ، آذار / مارس 1955 ، القاهرة ، ص. 94 . أنظر : الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية ، المحفظة (1516) ، ملف (37 / 40 / 12) ، من الإدارة العربية بوزارة الخارجية المصرية إلى مدير إدارة فلسطين بوزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ 13 شباط / فبراير 1958 .

[53] تقرير لجنة الشئون الاقتصادية المنبثقة عن مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الخامس والثلاثين ، مضابط جلسات الدورة الخامسة والثلاثين ، ص. 65 .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : وثائق عربية غير منشورة :

(أ) وثائق جامعة الدول العربية (مركز التوثيق والمعلومات)

- مضابط جلسات مجلس الجامعة العربية

- تقرير الأمانة العامة عن أعمالها بين الدورتين الثانية والعشرين والثالثة والعشرين ، مارس 1955 .

(ب) محفوظات دار الوثائق القومية بالقاهرة :

- الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية .

- وثائق مجلس الوزراء المصري .

ثانياً : الدراسات

- **إيمان محمد عبد المنعم عامر ، الجامعة العربية ومشكلة اللاجئين والحفاظ على الهوية الفلسطينية(1967 – 1980) ، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة ، مج 60 ، عدد 4 ، ص. 268 .**

ثالثاً : مراجع أجنبية :

Leila Kadi, The Arab – Israeli Conflict, The Peaceful Proposals (1948 – 1972)

Palestine Research Center , Beirut, N.D.,P. 20